قراءات ومراجعات

قراءة في كتاب
الحركة الكردية المعاصرة*
دراسة تاريخية وثائقية-١٨٣٣-١٩٤٦م
تأليف: عثمان علي**

قراءة: محمد علي الأحمد***

هذا الكتاب من الدراسات القليلة التي تناولت المسألة الكردية بمنهجية علمية أكاديمية، فهو متميز في موضوعه، جديد في أسلوبه ومنهجه، ويعد إضافة معرفية نوعية في بابه، نظراً لما يقدمه من رؤىً وأفكار، ولتوافق صدوره مع دخول الحالة الكردية منعطفاً تاريخياً جديداً، نقلها من الإطار الفكري والسياسي النظري إلى التجربة العملية التطبيقية على أرض الواقع، في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وذلك بإقامة كيان إقليم كردستان في شمال العراق، الذي يعدّ من الناحية العملية نواةً لدولة كردية مستقلة قابلة للتشكل في المستقبل، وتكون أمراً واقعاً بين دول المنطقة، تستقطب الأقليات الكردية في محيطها الإقليمي وفي أنحاء العالم.

جاء في مقدمة الكتاب أن المؤلف أراد له أن يكون في جزأين، الأول -وهو الذي بين أيدينا- مخصص للحديث عن الحركة الكردية المعاصرة في الفترة بين ١٨٣٣-١٩٤٥م، والثاني مشروع مستقبلي يطمح المؤلف أن يُعِدّه لاحقاً.

---

* علي، عثمان. **الحركة الكردية المعاصرة: "دراسة وثائقية تاريخية"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٨م.

** باحث في الفكر والتاريخ الكردي، ولد عام ١٩٥٥م في قرية ليلان، محافظة كركوك شمال العراق، حصل على الدكتوراه من جامعة تورنتو عام ١٩٩٣م، يعمل حالياً محاضراً في قسم التاريخ بمعهد رايرسون في كندا.

*** دكتوراه تاريخ عرب حديث، الأردن، يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ- جامعة الحديدة- اليمن.
mohdalisham@yahoo.com

ويشير إلى أن الجزء الأول مترجم عن النسخة الإنكليزية التي هي أصل أطروحته للدكتوراه، والتي استمدت أغلب معلوماتها من أرشيف وزارة الخارجية والمستعمرات البريطانية، المحفوظ بدار الوثائق العامة، والمتحف البريطاني في لندن؛ إذ تتوافر في هذا الأرشيف ملفات مهمة عن منطقة كردستان، فضلاً عن مصادر أخرى اعتمد عليها المؤلف في استقاء معلوماته، من بينها وثائق الأرشيف العثماني، لاسيما في الأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى.[١]

تبرز أهمية هذا الكتاب من مناقشته لموضوعات مهمة في التاريخ الكردي، وانطلاقه في طروحاته من رؤىً وتصورات يعتقد المؤلف أنها حقائق تاريخية، أو على الأقل يفهمها على أنها كذلك، ويكشف عن جوانب من منهجيته في تناول الأحداث التي يناقشها في فصول الكتاب، مشيراً إلى قناعته بالمنهجية الإسلامية في التاريخ، ثم اعترافه بأنه يخالف هذه المنهجية في جوانب، معللاً ذلك بأن المنهجية الإسلامية تتصف بالشمولية؛ إذ تقف عند الحدث لأخذ العبرة منه، أي من أجل كشف السنن الكونية التاريخية (القوانين الموضوعية). ولهذا فهو لا يلزم نفسه بالأخذ بها؛ لأنه لا يقبل بإسقاطات الرؤى الإسلامية على أحداث التاريخ الكردي،[٢] ثم يصرح بأن هذه الدراسة تتناول الأحداث من منهجية خاصة، تأخذ بالاعتبار أهمية الأحداث في كردستان، ضمن سياق أحداث العالم الإسلامي، ويؤكد بأنه حاول النظر –نقدياً– إلى نتاجات بعض المؤرخين الكرد، الذين تناولوا التاريخ الكردي بمنهجية غربية استشراقية، وسعى إلى تقويمها.[٣] كما تبرز أهميته أيضاً بما يقدمه من معلومات وثائقية للمختصين وللمهتمين بالشأن العراقي والمسألة الكردية على حدّ سواء؛ لأنه يساعد على فهم أبعاد المسألة الكردية، وارتباطها بالعراق وبالدول المجاورة له.[٤]

---

[١] علي، **الحركة الكردية المعاصرة "دراسة وثائقية تاريخية"**، مرجع سابق، ص١٩.
[٢] المرجع السابق ص١٩-٢٠.
[٣] المرجع السابق، ص٢٠.
[٤] المرجع السابق، ص٢٢.

لقد أقر المؤلف بأن الأكراد في العراق يمتلكون لأول مرة في تاريخهم ثقلاً سياسياً، وقد أسهم هذا الثقل في دفع المسألة الكردية إلى واجهة الأحداث. ومن تجليات هذا الثقل السياسي إمساك الأكراد بمفاصل رئيسة للسلطة في العراق، مثل رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية وغيرهما، مما جعلهم مؤثرين في صناعة القرار السياسي العراقي، ورسم مستقبل هذا البلد.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فيرى المؤلف أن اللوبي الكردي المؤثر والمنظم خارج العراق من ناحية، ورغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية، سيمكن الأكراد في تركيا من تحقيق المزيد من المكاسب القومية لهم، فضلاً عن أن مكاسب الكرد الحالية في العراق، مثل تمسكهم بفكرة الفدرالية، وما حققه هذا التمسك لهم من ثمار عملية، عكست ثقلهم وتأثيرهم على الساحة السياسية العراقية، لاسيما في المجال الإعلامي والدعائي للمسألة الكردية، من خلال ما أوجدوه من فضائيات، ومحطات إعلامية كردية عراقية ناطقة باسمهم. وكل ذلك انعكس أيضاً على أكراد الدول المجاورة للعراق، مثل أكراد إيران وسوريا وتركيا، الأمر الذي ينقل المسألة الكردية إلى آفاق جديدة في المرحلة المقبلة،[٥] ويزيد من احتمالات نجاح (السيناريوهات) التي رسمها الأكراد لأنفسهم في هذه المنطقة.

هذه الإشكالية وسواها من المسائل الكردية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، ناقشها المؤلف في فصول الكتاب الستة عشر، وسعى لمعالجتها بالاعتماد على الوثائق والمعلومات المتوافرة لديه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن ثم أراد بيان تأثير الحركة الكردية على التشكيل الجيوسياسي لدول الإقليم، وعلى استقرار المنطقة بشكل عام.

تناول الفصل الأول مسألة: الكرد في الصراع الروسي- العثماني، وكشف الدور المهم الذي لعبه الكرد في هذا الصراع، خلال القرن التاسع عشر؛ إذ حاول كل من

[٥] المرجع السابق، ص٢١.

الروس والعثمانيين ضم الكرد إلى جانبه طيلة فترة هذا الصراع، وقد استغل الكرد حالة التناقض بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية للخروج على العثمانيين، والاستقلال بمناطقهم في شرق الأناضول، التي تعدّ آنذاك جزءاً من أملاك الدولة العثمانية. ويكشف هذا الفصل دور طرف ثالث في الصراع العثماني الروسي، وهو بريطانيا، حين قدّمت هذه الأخيرة مذكرة مشتركة مع كل من فرنسا وروسيا، للسلطان العثماني عبد المجيد الأول بن محمود الثاني، تطالب بقمع ثورة الأكراد (تمردهم) الذي كان بين ١٨٤٢ – ١٨٤٧م، فاستجاب السلطان وقضى على هذه الثورة؛ تجنباً لتدخل بريطانيا تحت ذريعة حماية المسيحيين الآشوريين، الذين زعمت بريطانيا أنهم يتعرضون للمذابح.[٦]

ويتحدث المؤلف في الفصل الثاني عن: دولة مير محمد السوراني، ويبرز ميزات هذا الرجل، بأنه كان سياسياً وإدارياً وعسكرياً ناجحاً، وأنه حكم ما أسماه المؤلف منطقة كردستان الجنوبي (كردستان العراق) بين ١٨٢٨ و ١٨٣٦م، وأنه شكل خطورة على الدولة العثمانية لا تقل عن خطورة محمد علي باشا عليها في مصر أثناء الفترة ذاتها.[٧] وذلك لغلبة النزعة الانفصالية (الاستقلالية) على تحركاته، ولهذا يقول المؤلف: "بذل الأمير محمد جهداً كبيراً لتأسيس دولة عصرية في كردستان، تكون نداً للدولة العثمانية والدولة الإيرانية." ويضيف: "إن إمارته تمتعت باستقلال تام، وأعطت السلطان العثماني الولاء الرمزي، لكونه يمثل الخلافة الإسلامية."[٨] وقد حظي هذا القائد الكردي بتأييد الأكراد واندفاعهم وراءه، مدللاً على هذا باستقبال أكراد إيران له بوصفه محرراً لهم، ورأوه قائداً كردياً لكل كردستان.[٩] ويختم هذا الفصل بالرد على من أسماهم بالشوفينيين العرب والترك والفرس، الذين يرون أن الكرد يعوزهم رجال من ذوي

---

[٦] المرجع السابق، ص٣٢-٣٤.
[٧] المرجع السابق، ص٣٥.
[٨] المرجع السابق، ص٣٦.
[٩] المرجع السابق، ص٣٦-٣٧.

الحنكة السياسية.[١٠] ويلاحظ هنا بروز شخصية المؤلف في التعليق على هذه الأحداث، وذلك بتدخله الواضح في إيراد النصوص التي تعزز رؤيته، ثم توجيهه الأحداث بما ينسجم مع رؤاه الفكرية، التي تتناغم في كثير من جوانبها مع سائر التيارات السياسية والفكرية على الساحة الكردية، التي يبدو فيها بشكل جلي تغليبه النزعة القومية على الانتماء الوطني والإسلامي.

أما في الفصل الثالث: حكومة بدرخان الكردية والصراع الكردي– الآشوري ١٨٤٣-١٨٤٧م، فيشير فيه المؤلف إلى النسب العريق لهذا القائد الكردي، وأن أسرته حكمت إمارة بوتان، الواقعة فيما يعرف حالياً بمنطقة الجزيرة في المنطقة الكردية التركية بجنوب شرق تركيا، ومؤسس هذه الإمارة عبد العزيز الكامدي، الذي يقال إنه من أحفاد الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه. ثم يبين مكانة الأمير بدرخان بين الأكراد بوصفه شخصية تاريخية مرموقة، وأنه أسس إمارة بوتان سنة ١٨٤٣م، وجعل عاصمتها جزيرة ابن عمر، وأنه أقام في هذه المنطقة دولة عصرية منذ مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ولأجل هذا ذهب كثير من المستشرقين إلى القول: إن حركته كانت حركة قومية تهدف إلى تحرير كردستان من النير القومي التركي المتمثل في الدولة العثمانية.[١١] ولابد من التنويه هنا إلى أن استشهاده بأقوال المستشرقين، إنما يراد به التعبير عن النزعة الانفصالية لدى الأكراد عن جسم الدولة العثمانية، التي كانت آنذاك تظلل جميع المسلمين براية الخلافة الإسلامية، وقد قصد المستشرقون من ذلك دق إسفين الخلاف بين الدولة العثمانية ورعاياها المسلمين الكرد، وتحريضهم على الانشقاق عنها والخروج عليها في مناطقهم الخاضعة لها، من خلال إيراد كلمة: "نير" التي تصف سيادة الدولة العثمانية على منطقة كردستان بهذه الصفة، وترى الخروج على السلطة العثمانية تخليصاً للأكراد من هذا النير القومي

[١٠] المرجع السابق، ص٤٤.
[١١] المرجع السابق، ص٥٠-٥٢.

التركي!! فالمؤلف لم ينتبه لهذا المنـــزلق، ووجد نفسه مندفعاً وراء عاطفتـــه القوميـــة الكردية، التي تغلب في بعض الحالات على انتمائه الإسلامي.

ثم يشير المؤلف إلى احتدام الصراع بين هذه الإمارة الكردية في مطلع الأربعينـــات من القرن التاسع عشر، والآشوريين بقيادة المار شمعون، المتعايشين مـــع الأكـــراد في مناطقهم بكردستان العراق. وتكمن أسباب الحرب بين الطرفين، في رفض الآشوريين مساندة الأكراد في رد الحملة العثمانية المتوجهة للقضاء على الإمارة الكردية القائمة في منطقة كردستان؛ إذ أدى الآشوريون دوراً سلبياً حاسماً في جـــرِّ الأكـــراد إلى هـــذه المواجهة مع الجيش العثماني، بتحريض من بريطانيا الداعمة للآشوريين، وفق ما يقوله الأكراد، وبالتالي القضاء على هذه الإمـــارة الكرديـــة الناشـــئة، وعلـــى توجهاتهـــا الاستقلالية.

وفي الفصل الرابع المخصص للحديث عن: حركة الشيخ عبيد الله طه النهري بين ١٨٨٠- ١٩٩٣م، يحلل المؤلف العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في هـــذه الحركـــة الثورية الكردية، ويرى أنها نقطة مضيئة في تاريخ الكرد؛ إذ هي امتـــداد واســـتمرار لحركة مير محمد السوراني، وحركة بدرخان، وهي رد فعل على سياسة الإصـــلاحات والتنظيمات العثمانية، بما تحمله من توجهات لإحكام سيطرة السلطة المركزية العثمانية في استانبول على الولايات والأطراف، التي تبدي نزعات استقلالية انفصـــالية عـــن الدولة؛[١٢] إذ يعدّ الأكرادُ التنظيماتِ العثمانيةَ ذات سمة تتريكية للعناصـــر الســـكانية المنضوية تحت راية الخلافة العثمانية، في حين يراها الباب العالي العثماني ذات صـــبغة إصلاحية للدولة، ويراد منها تحديث الدولة، وتجديد دمائها، وإعادة القوة إلى أوصالها.

ويرى المؤلف أن حركة الشيخ عبيد الله النهري حلقة من حلقات الجهاد التي قام بها شيوخ الطرق الصوفية وأتباعها، إبان الهجمة الأوربية في القرن التاسع عشر علـــى العالم الإسلامي، مثل حركة عبد القادر الجزائري في بلاد المغرب، وحركـــة الشـــيخ

[١٢] المرجع السابق، ص٧٩.

شامل في القفقاس، وحركة عثمان دان في نيجيريا،[١٣] ويرى المؤلف أن هناك ربطاً عضوياً بين المنهج والهدف في حركة الشيخ عبيد الله النهري النقشبندي؛ إذ هي منافحة عن الشريعة الإسلامية، بوصف الشريعة منهجاً للحكم والحياة، وهي المدافعة عن حقوق الأكراد المسلمين، بوصفهم مظلومين في بلادهم. ويخلص إلى القول: "إن حركة الشيخ عبيد الله، شأنها شأن باقي الحركات الجهادية الصوفية الكردية الأخرى، لم تحقق أهدافها، على الرغم من أنها كانت تحوز تأييداً شعبياً ساحقاً من قبل المسلمين الكرد، لأنها اصطدمت بالمصالح الاستراتيجية للقوى الأوربية في مناطق نفوذها التابعة للدولة العثمانية والقاجارية الإيرانية، فضلاً عن عوامل داخلية موضوعية لعبت دورها في إخفاق هذه الحركة."[١٤]

ويناقش في الفصل الخامس: السلطان عبد الحميد والألوية الحميدية الكردية ١٨٨١-١٩٠٩م، المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ الكرد. ويلفت النظر في هذه الفترة إلى ظهور صراع استعماري مرير على الولايات الشرقية في الأناضول (كردستان– تركيا)، وأن الخليفة عبد الحميد الثاني أدّى دوراً بارزاً في حسم هذا الصراع، الذي دخل فيه الأكراد في حرب أهلية مريرة مع الأرمن، استمرت لأكثر من عقد من الزمن، ثم يعرض السِمات الرئيسة لسياسة الخليفة عبد الحميد الثاني تجاه الكرد، الذي استطاع بذكائه وحكمته وتوجهه الإسلامي الخالص، وببعد نظره السياسي، أن يوظف الكرد لخدمة الجامعة الإسلامية، التي دعا إليها، وجعلها سبيلاً لإعادة الهيبة والقوة للدولة العثمانية، ولإحياء الخلافة الإسلامية، بعد أن أطلق عليها الغربيون صفة الرجل المريض، وسعوا لاقتسام ممتلكاتها عن طريق ما أسموه بالمسألة الشرقية.[١٥] ويختم المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى نجاح آخر حققه الخليفة عبد الحميد الثاني، من خلال تشكيله للألوية الحميدية العسكرية الكردية، وأدى هذا التشكيل

---

[١٣] المرجع السابق، ص٧٩.

[١٤] المرجع السابق، ص٧٩-٨١.

[١٥] انظر: كامل، مصطفى. **المسألة الشرقية**، مصر: مطبعة الآداب، ط١، ١٨٩٨م.

لتحويل أكراد الدولة العثمانية إلى أخلص الدعاة لسياسته، نتيجة الأثر الطيب الذي تركه ذلك في نفوس المسلمين الكرد، وعززت في قلوبهم الإخلاص والوفاء للخلافة الإسلامية.[١٦]

ويتابع المؤلف في الفصل السادس: كردستان في ظل الاتحاد والترقي ١٩٠٨-١٩١٨م، التطورات المثيرة التي بدأها الاتحاديون (قادة جمعية الإتحاد والترقي) بالانقلاب على الخلافة العثمانية، وخلع الخليفة عبد الحميد الثاني، والتغيير الجذري للدولة من النظام الإسلامي إلى النظام العلماني الغربي، مع إبقاء لقب الخلافة ومظاهرها الرسمية بشكل اسمي وصوري فقط. ويرى المؤلف هذه المرحلة من تاريخ كردستان والحركة الكردية القومية، بأنها مرحلة دقيقة ومهمة في نمو الفكر القومي الكردي وتبلوره، وأنها ستترك آثارها على الحركة الكردية طيلة القرن العشرين.[١٧] ويشير إلى أن أبرز هذه الآثار تمثل في تقسيم منطقة كردستان -كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى- إلى كردستان الجنوبية، التي أُخضعت لبريطانيا، بوصفها جزءاً من الأراضي العراقية، وكردستان الشمالية التي منحت للروس آنذاك، ثم ما لبثت أن صارت جزءاً من الأراضي التركية، إثر انسحاب القوات الروسية منها إلى حدودها الحالية مع تركيا، وفق الصيغة المتفق عليها مع الحلفاء. ويقدم المؤلف إحصائيات للمذابح التي تعرض لها الأكراد على أيدي الأرمن من جهة، والروس من جهة ثانية، في سنة ١٩١٥م، والسنوات التي تلتها، إضافة إلى مذابح الطورانيين الأتراك ضد الأكراد، من أجل تتريكهم وتهجيرهم، والتي تسببت في قتل وتشريد نحو مليون كردي،[١٨] الأمر الذي أدى إلى انطلاق الحركة القومية الكردية كردة فعل ضد سياسة الاتحاديين التتريكية للعناصر القومية والسكانية الأخرى، التي كانت تضمها الدولة العثمانية.

---

[١٦] علي، **الحركة الكردية المعاصرة**، مرجع سابق، ص١٣٣، ١٣٧، ١٥٢.

[١٧] المرجع السابق، ص١٥٥.

[١٨] المرجع السابق، ص٢٨٤-٢٨٦.

ويتفق ما قاله المؤلف هنا حول ردة الفعل الكردية ضد السياسة التتريكية، مع الكثير من الكتاب المعاصرين، الذين عدّوا توجه العناصر العرقية الأخرى من أبناء الرابطة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، نحو الاعتداد بقومياتهم والدعوة لها، إنما كان رداً على سياسة التتريك القومية التي أراد الطورانيون من رجال الاتحاد والترقي فرضها على العناصر السكانية الأخرى، كالعرب والكرد والأرمن وغيرهم،[١٩] وبالتالي انطلقت الثورات الكردية الواحدة تلو الأخرى، لرد ظلم القوميين الطورانيين الأتراك عن الشعب الكردي.

وفي الفصل السابع يتحدث المؤلف عن حكومة الشيخ محمود الأولى ١٩١٨-١٩٢٠م، التي شكلها الانكليز لإدارة كردستان الجنوبية (كردستان العراق حالياً)، وأن حكمها كان قبلياً. ويبين من خلال الوثائق التي عرضها، أن السياسة البريطانية اعتراها الفشل، لأسباب موضوعية أبرزها؛ عدم وجود تفاهم بين الشيخ محمود والبريطانيين الذين اعتمدوا عليه لإنجاح هذه السياسة، فضلاً عن عوامل أخرى أسهمت في إسقاط حكومته، منها عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه الكرد، وعدم وجود شعور قومي يجمع هؤلاء حول قضيتهم، واختلاف زعمائهم وتفرق كلمتهم، وذلك كله عزز توجه بريطانيا لإفشال الشيخ محمود،[٢٠] وحكم العراق وكردستان بشكل مباشر.

وتشكل: إدارة ميجر (سون) في كردستان الجنوبية ١٩١٩-١٩٢١م مادة الفصل الثامن؛ إذ جاءت هذه الإدارة خطوة بديلة لحكومة الشيخ محمود التي حكمت كردستان العراق، وأسقطتها بريطانيا. وتشير الوثائق إلى أن سياسة الانكليز هذه كانت تعوزها الحكمة، وتفتقر إلى الحزم والتناسق في اتخاذ القرارات؛ إذ سرعان ما أدركت بريطانيا، وبعد خمسة أشهر من الحكم المباشر لكردستان العراق، أن الحكم

---

[١٩] انظر: حسين، محمد محمد. **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر(٢ ج)**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٨٢م، ج١، ص٧٨، ١١١، ٢٨٠.

[٢٠] علي، **الحركة الكردية المعاصرة**، مرجع سابق، ص٢٨٩، ٢٦٢-٢٦٧.

غير المباشر عن طريق زعماء الكرد هو الخيار الوحيد المتوافر لديها، ولذلك سعت لإيجاد قادة ووجهاء أكراد يديرون هذه المنطقة باسم الحاكم البريطاني، كما فعلت مع الشيخ محمود. وفي الوقت ذاته سعت بريطانيا لإثارة القومية الكردية في نفوس الأكراد؛ لاستغلال هذه النعرة العرقية في هجومها المباشر ضد الحركات الإسلامية المقاومة لها في هذه المنطقة؛ لأنها تحتل العراق، وضد البلاشفة الروس المجاورين لنفوذها. ومن ناحية ثانية استغلت بريطانيا الكرد لتهدئة الأوضاع بين العراق الذي تحتل بريطانيا أراضيه، وتركيا.

وأبان المؤلف في هذا الفصل أيضاً، ثورات الأكراد في كردستان العراق؛ إذ انتفضوا مرات عدة ضد الاحتلال والوجود الإنكليزي في بلادهم، وكان الدافع الرئيس لهم في ذلك إيمانهم بالجامعة الإسلامية،[٢١] التي أحسن الخليفة عبد الحميد الثاني الاستفادة منها في استجماع قوة المسلمين بشكل عام، ومنهم الأكراد في هذه المنطقة، ووظف هذه القوة ووجهها لدعم الخلافة الإسلامية، ولمقاومة أعدائها الإنجليز الذين يحتلون البلاد الإسلامية في العراق وغيرها. وخلص هذا الفصل إلى أن الخطوات الرئيسة لتقسيم كردستان الكبرى إلى أقاليم تتبع البلدان التي تقع فيها، إنما جاءت في هذه الفترة نتيجة طبيعية لاتفاقية سايكس بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٥م، واتفاقية سان ريمون الموقعة بين الحلفاء عام ١٩٢٠م، وكذلك اتفاقية لوزان الموقعة بين هؤلاء الحلفاء عام ١٩٢٣م، وأن ذلك جاء نتاجاً لصراع المصالح بين الدول الأوربية الكبرى في اقتسام أملاك الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب العالمية الأولى.[٢٢]

ويسلط الفصل التاسع الضوء على: إسماعيل آغا سمكو ثعلب السياسة الكردية ورائدها في البراغماتية؛ إذ قاد هذا الزعيم الكردي حركة مسلحة في كردستان، وأسس حكومة كردية بين ١٩٢٠-١٩٢٦م، وتتسم حركته بتوجهاتها الإسلامية الممزوجة بالمشاعر القومية، ويبين أن ثورة سمكو باءت بالفشل، على الرغم من

[٢١] المرجع السابق، ص ٣٦٨-٣٦٩.
[٢٢] المرجع السابق، ص٣٧٠.

البراغماتية المفرطة في شخصيته، فهي لم تفده في تحقيق أهدافه وأهداف الكرد؛ لأنه لم يستوعب لعبة توازن القوى الإقليمية والدولية، لذا سعت بريطانيا لإسقاط حكومته والقضاء عليه، جراء تعهداتها للكيانات السياسية القومية العلمانية التي تحكم في العراق وإيران وتركيا، بعدم الموافقة على إقامة دولة للأكراد في مناطقهم، وفق ما أقرته اتفاقات سايكس بيكو، ولوزان.

وفي الفصل العاشر: حكومة الشيخ محمود الثانية، وما تتميز به من حملها للواء القومية الكردية وللجامعة الإسلامية في آنٍ معاً، يتبين أن الإنكليز أعادوا الشيخ محمود مرة ثانية في ١٢ أيلول ١٩٢٢م من منفاه في الكويت إلى بغداد، زعيماً للأكراد وملكاً عليهم، ثم شكّل حكومة محلية بدعم منهم؛ لتكون منطقته كردستان العراق قوة فاصلة بين العراق وتركيا،[٢٣] كي يستغل الإنكليز وجوده حاكماً للأكراد في هذه المنطقة، وقد دامت إدارة حكومة الشيخ محمود الثانية من أيلول ١٩٢٢م حتى تموز١٩٢٤م، ثم قرر الانكليز إسقاطها، لانتهاء الدور الذي شكلت من أجله، وهو إبطال تأثير التهديدات التركية لشمال العراق، ودعم حكومة الملك فيصل الأول في بغداد، وتعزيز موقفه ملكاً على العراق، وكذلك ضرب فكرة الجامعة الإسلامية التي استفادت تركيا منها في كسب تعاطف الأكراد العراقيين بوصفهم مسلمين، بتنشيط الفكرة القومية الكردية لديهم، ويختم هذا الفصل ببيان نجاح بريطانيا في هذه المنطقة، من خلال تشجيع الطموح القومي للكرد، وتوظيفه مؤقتاً لتحقيق أهدافها الاستعمارية في العراق.[٢٤]

وفي الفصل الحادي عشر يلفت المؤلف النظر إلى: الكرد ومحادثات لوزان للسلام ١٩٢٢-١٩٢٣م، ويؤكد أن الأكراد قُدّموا كبش فداء للأتراك ودول الحلفاء؛ إذ أجازت اتفاقية لوزان التي وقعّت في ٢٤ تموز١٩٢٣م تقسيم المناطق الكردية المسكونة بالمواطنين الأكراد، بين كل من العراق وتركيا وسوريا، وأن بريطانيا سحبت تأييدها

[٢٣] المرجع السابق، ص٤٣١-٤٣٢، ٤٣٧.
[٢٤] المرجع السابق، ص٤٥٩-٤٦١.

لاستقلال كردستان إرضاءً لتركيا، ولكسب تأييد هذه الأخيرة لتحقيق الاستراتيجية البريطانية بعزل روسيا البلشفية.[٢٥]

ويتناول الفصل الثاني عشر: العامل الكردي في قضية الموصل ١٩٢٢-١٩٢٥م؛ إذ يسبر أغوار هذه القضية ويعيدها إلى جذورها الأولى في العهد العثماني، الذي كانت ولاية الموصل فيه إحدى الولايات العثمانية، وتم ضمها إلى العراق بعد مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣م، من قبل بريطانيا المفوضة بالانتداب على هذا البلد العربي بموجب قرارات عصبة الأمم آنذاك،[٢٦] وأنها بذلك -حسب رؤية المؤلف- ألغت حق الأكراد والتركمان كأغلبية فيها، وأظهرت العرب على من سواهم من هذه العرقيات، على الرغم من أنهم أقلية فيها.[٢٧]

ويبدو أن المؤلف غلبت عليه نزعته القومية، وحملته على تبني هذا الموقف الذي يجعل العرب أقلية في ولاية الموصل؛ إذ تشير الوثائق والإحصائيات المعاصرة أن العرب في منطقة الموصل -وهي المحافظة المترامية الأطراف، والتي تعدّ من أكبر المحافظات العراقية- ليسوا أقلية فيها، بل يشكلون أغلبية سكانها، مقارنةً بالأكراد والتركمان، ثم يبرز المؤلف العامل الجوهري الذي دفع بريطانيا لهذا الاتجاه، وهو رغبتها في الحفاظ على مصالحها الإمبريالية، مثل البترول، وكذلك السيطرة على المنافذ الحيوية في المنطقة.[٢٨]

أما في الفصل الثالث عشر فيميط اللثام عن: حركة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥م، ويكشف عن دور الشريعة الإسلامية ومعها الفكر القومي الكردي في هذه الحركة، ويربط المؤلف بين حركة الشيخ سعيد، وقيام مصطفى كمال أتاتورك بحملة استئصال كل جذور الخلافة الإسلامية ومظاهرها من حياة المجتمع العثماني المسلم، بأكراده

---

[٢٥] المرجع السابق، ص٤٦٣، ٤٨٢-٤٨٣.
[٢٦] المرجع السابق، ص٤٨٥-٤٨٧، ٥٠٣.
[٢٧] المرجع السابق، ص٥١٣-٥١٤.
[٢٨] المرجع السابق، ص٥١٨.

وأتراكه وسائر عناصره العرقية. هذه الحملة التي أطلق عليها أتباع أتاتورك وأجهزته الحكومية: حملة استئصال التخلف والإقطاعية والنظام القديم (الخلافة).

فحركة الشيخ سعيد رد على الحملة الشرسة لمحاربة الإسلام والرموز والمؤسسات الإسلامية، وكانت صورها العملية إصدار حكومة مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥م قانوناً حظر بموجبه الطرق الصوفية، فضلاً عن مجموعة من القوانين طبقت على كافة المحافظات والمناطق التركية، بوصفها خطوات جذرية لتغريب المجتمع التركي. وعلاوة على هذا اكتسبت هذه الحركة طابعاً قومياً يعبّر عن رفض شريحة كبيرة من المجتمع التركي وهم الأكراد، للفكر والثقافة التغريبية الوافدة، التي أراد أتاتورك فرضها على الشعب التركي المسلم وإلغاء هويته الحضارية.[٢٩] وتعبر عن سعي الشيخ سعيد لتأسيس دولة كردية يعيد فيها دولة الخلافة وفق مصادر ذكرها المؤلف؛[٣٠] لأنها كانت على تواصل مع دعاة الخلافة خارج حدود تركيا بقيادة محمد سليم أحد أبناء عبد الحميد الثاني. ويربط المؤلف بين هذه الحركة الكردية ودفاعها عن حقوق الكرد، والدفاع عن الإسلام، ويؤكد أن الرد من قبل مصطفى كمال أتاتورك وجيشه على هذه الثورة الكردية الإسلامية كان عنيفاً وشرساً؛ إذ هاجمت قوات أتاتورك كردستان الشمالية، وفرضت فيها الأحكام العرفية، وشكّلت ما سمي بمحاكم الاستقلال التي تحكم بالإعدام على كل المنتسبين للثورة الكردية الإسلامية، وهُجّر الآلاف من الأكراد من قراهم. وبانتهاء حركة الشيخ سعيد انتهت مرحلة من مراحل جهاد الأكراد دامت أكثر من مائتي عام، كان فيها دور الريادة للطرق الصوفية، التي تعدّ قيادة تقليدية للكرد.

ويجمع الفصل الرابع عشر بين: حركتي الشيخ محمود الثالثة والشيخ أحمد البرزاني ١٩٣٠-١٩٣٢م؛ إذ يرى فيهما امتداداً للحركات الكردية التي سبقتهما، ويقدم روايات متباينة عن هاتين الحركتين؛ إذ تبين الرواية الرسمية البريطانية والعراقية بأن

[٢٩] المرجع السابق، ص٥١٩، ٥٦٠-٥٦٣.
[٣٠] المرجع السابق، ص٥٥٤.

الأكراد تحركوا للانفصال في أيلول١٩٣٠م، فقد بدأ الشيخ محمود تمرده في منطقة السليمانية شمال العراق، وتبع ذلك تمرد الشيخ أحمد البرزاني، ومعه المُلا مصطفى البرزاني في الفترة ذاتها. بينما تنطق الرواية الكردية بأن حركتهم كانت تحدياً للحكومة العراقية العميلة لبريطانيا المحتلة للعراق، وكنتيجة لتجاهل الطرفين للحقوق الكردية، والسعي لفرض "التعريب" على كردستان، فضلاً عن سحب حقوق الأكراد منهم، وهي الحقوق القومية التي حصلوا عليها في بداية العشرينات من القرن العشرين.[٣١] وينوه المؤلف إلى الرابط الذي يجمع بين الحركات الكردية الثورية المتواصلة في شمال العراق، والحركات الكردية في جنوب شرق تركيا؛ إذ هو تأكيد على عزم الأكراد المتواصل في السعي نحو الاستقلال، وأن هذه المناطق كانت على مدار العقود المتتالية، ساحات تدريب أو مختبراً للحكومات العراقية المتعاقبة، لتدريب جيوشها وأسلحتها الفتاكة فيها، وأن قمع حركتي الشيخ أحمد والشيخ محمود هما نتاج العقلية والممارسة العراقية، وبدعم بريطانيا التي تعد مصالحها الاستعمارية المحرك الأساس لسياستها في المنطقة، وأن تعاملها مع الحركات الكردية نابع من هذه السياسة وهذه المصالح.[٣٢]

ويعرج المؤلف في الفصل الخامس عشر على: حركة بارزان الثانية ١٩٤٢-١٩٤٥م، ويكشف الدور الرئيس لمصطفى البرزاني، بوصفه قائداً عسكرياً وسياسياً في الإعداد لثورة برزان الثانية، ثم يقدم تصوراً عن أبعاد الصراع بين الحكومة العراقية المدعومة من الانكليز من جهة، والحركات الثورية الكردية، التي تشمل تجمع مصطفى البرزاني وحزب (هَيوا) من جهة أخرى، ويضع هذا الصراع في سياقه الزمني والاستراتيجي، ويعدّه فصلاً من فصول إلحاق كردستان بالعراق كدولة قومية (عربية)، ثم يبين الأسباب الذاتية والموضوعية التي أسهمت في إفشال حركة برزان الثانية، ويضيف إليها دور الإنكليز وتدخلهم العسكري والسياسي لصالح الحكومة المركزية في

---

[٣١] المرجع السابق، ص٥٧٩.

[٣٢] المرجع السابق، ص٦٥٨-٦٥٩.

بغداد.[٣٣] وقد ختمت هذه الجولة، بإلحاق منطقة برزان بالدولة العراقية، بالطريقة نفسها التي الحقت بها منطقة السليمانية وما حولها أيام ثورة الشيخ محمود، بين ١٩١٨-١٩٣٢م، ما يقدم نتيجة أخرى يراها المؤلف حقيقة لا مراء فيها، وفق قناعة الجانب الكردي، وأنها تفنّد ادعاءات الحكومات العراقية المتعاقبة، ومفادها أن الإنكليز لم يكونوا يدعمون الأكراد في ثوراتهم ضد العراقيين، بل على العكس كانوا يرون في هذه الثورات تمرداً وخروجاً عن الدولة العراقية الشرعية، وأنه لولا الدعم المطلق من الإنكليز لهذه الدولة الواقعة تحت هيمنتهم، لما كانت كردستان الجنوبية (كردستان العراق) جزءاً من دولة العراق ككيان سياسي بحدوده الحالية.[٣٤]

ويتحدث المؤلف في الفصل السادس عشر والأخير عن: جمهورية كردستان في مهاباد،[٣٥] ملاحظات في أسباب الظهور والسقوط. ويبين أنها ظهرت بين عامي ١٩٤٥م و١٩٤٦م، ثم بدأت تكتسب أهميتها من خلال الكشف عن الوثائق الرسمية لكل من إيران وروسيا وبريطانيا وأمريكا. ويعتقد المؤلف أن ثمة عوامل محلية وإقليمية ودولية أسهمت في تمكين الكرد من تحقيق حلمهم الذي راودهم لأكثر من مائة عام، بتأسيس كيان قومي لهم، ولو لفترة وجيزة. وبالمقابل وجدت عوامل أخرى محلية وإقليمية ودولية أدت إلى وأد تجربتهم.[٣٦]

ويفصح المؤلف عن اللغز الذي حطّم أحلامهم -بوعي أو من غير وعي- وتمثل في سعيهم لتقويض النظام الرسمي الأمني الإقليمي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، بتوقيع اتفاقات سايكس بيكو ولوزان، وأن هذا السعي مرفوض من القوى الإقليمية والدولية، وترجم الرفض باتخاذ قرار منع إقامة وطن قومي للأكراد في مهاباد، بعد أن استجرّ الروسُ الأكراد لهذا المقتل، وحرّضوهم على إقامة جمهوريتهم في(كردستان

[٣٣] المرجع السابق، ص٦٦٥.
[٣٤] المرجع السابق، ص٧١٢.
[٣٥] تقع مهاباد في الطرف الجنوبي الغربي من إيران على الحدود العراقية الإيرانية. انظر: المرجع السابق، ص٧٢٣.
[٣٦] المرجع السابق، ص٧١٣.

الإيرانية)، حتى عَدّها الغرب جزءاً من لعبة الصراع الجديد بين المعسكر الاشتراكي بقيادة روسيا، والمعسكر الرأسمالي بقيادة أمريكا. وكان لتقارير الدبلوماسيين الغربيين عن نية جمهورية كردستان في مهاباد إلحاق كردستان العراق وتركيا بأراضيها أثر في ذلك؛ إذ إن حكومة هذه الجمهورية ستكون موالية للروس، وبالتالي ستفكك أراضي العراق وتركيا وإيران، مما يسهل على روسيا ابتلاعها والوصول إلى مياه الخليج، وحرمان الغرب -خاصةً أمريكا- من النفط في منطقة كركوك، وهذا دفع بالإنكليز والأمريكان إلى مساعدة حكومة إيران في القضاء على جمهورية كردستان، لردع الروس كي لا يصلوا إلى منابع النفط في كركوك،[٣٧] فهاجمت القوات الإيرانية مهاباد في ١٦ كانون الأول١٩٤٦م، بعد أن وقّعت إيران اتفاقات أمنية مع كل من العراق وتركيا، وكان ذلك بتنسيق من بريطانيا، لحرمان جمهورية كردستان في مهاباد من دعم الكرد في العراق وتركيا؛ إذ استسلمت بعد شعور سكانها بخيبة الأمل، لعلمهم بتعاون تركيا والعراق، لمنع وصول أية إمدادات عسكرية أو بشرية لها، واتخذ الأكراد في مهاباد قرار الاستسلام للقوات الإيرانية، وانتهى حلمها بالاستقلال.[٣٨]

هذه هي الصورة العامة عن الحركة الكردية، التي أراد المؤلف إبرازها وإيصالها للقارئ في الجزء الأول من كتابه الحركة الكردية المعاصرة، آملين له إتمام الجزء الثاني منه، فإتمامه مهم للغاية ومفيد جداً، لتكتمل الصورة عن حقيقة هذه الحركة، من خلال كشف الوثائق، وتقديم المعلومات عن الأحداث المثيرة التي صنعها الأكراد، أو شاركوا في صناعتها، وكانت جزءاً مهماً من تاريخ هذه المنطقة، ومن تاريخ دولها الإقليمية، وأسهمت في رسم المشهد، وتكوين الصورة القائمة بوضعها الحالي، بكل دقائقها وخباياها وتفاصيلها. والحمد لله ربّ العالمين.

---

[٣٧] المرجع السابق، ص٨٠٤-٨٠٨.

[٣٨] المرجع السابق، ص٨١٠